

## الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن لسياسة تركيا إزاء العراق خلال حرب الخليج الأولى والثانية وتم خلالها رصد العوامل المحددة للمواقف التركية ، واتضح أنه بفعل سلوكها خلال الحربين تمكن ترکيا من تحقيق أهدافها ، وجنت مكاسب على كل المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً ، وتمكن من ايجاد موطئ قدم لها في رسم السياسات والتوازنات الإقليمية ، ولتحتل بعد حرب الخليج الثانية مركزاً هاماً في التفاعلات الدولية والإقليمية ، وأن تطرح نفسها كشريك للغرب في الدفاع عن مصالحه ، وفي مواجهة التهديدات من الدول الإقليمية .

ولابد لنا في هذا السياق من القول بأننا توصلنا إلى نتائج يمكن اعتبارها إجابة لكثير من التساؤلات المرتبطة بالفرضيات والتي أثيرت حول سياسة تركيا الخارجية إزاء العراق خلال الفترة قيد البحث ، وتتلخص أهم نتائج الدراسة في التالي :

- بدا واضحاً أن السياسة الخارجية لتركيا هي نتاج وانعكاس لتفاعل مجموعة من المحددات الداخلية وأخرى من بيئتها الدولية والإقليمية ، والتي تشكل في حد ذاتها بيئية صنع قرارات السياسة الخارجية . وقد كشفت الدراسة أن المحددات الداخلية والمتمثلة في الموقع الجغرافي ، والوضع الاقتصادي ، والنخبة الحاكمة والدين والجيش لعبوا دوراً هاماً في تحديد الموقف التركي من الحرب الخليجية الأولى ، بينما كان للمحددات الخارجية : الإقليمية والدولية الدور الأكبر في التأثير على صانع القرار التركي وبالتالي صياغة الموقف التركي إزاء حرب الخليج الثانية . ومع ذلك ، فإن هذا لا يعني تغريب دور العوامل الأخرى في كلا الحالتين ، وهو ما يؤكد أن المحددات المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية تختلف من حيث درجة التأثير ما بين عامل وآخر ، ومن وقت آخر .

- مع أن العوامل الداخلية والخارجية أثرت بدرجات مختلفة على السلوك السياسي التركي تجاه العراق ، إلا أن تقلها ودورها كان يتأثر بكيفية فهم صانع القرار السياسي الخارجي للبيئة المحيطة به وإدراكه .

- كانت العلاقات التركية مع العراق قد اتسمت بعلاقات التعاون وحسن الجوار منذ استقلال تركيا بشكل عام ، وتعززت تلك العلاقة خلال الحرب العراقية - الإيرانية بفعل السياسة التي انتهجتها تركيا نحو إقامة الروابط الاقتصادية والتجارية، خصوصاً مع تحول

الاقتصاد التركي إلى اقتصاد موجه نحو التصدير . وكان لها مردودات إيجابية على الاقتصاد التركي . واتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة التبادل التجارى بين الدولتين .

- إن الموقع الجغرافي لتركيا واشتراكها حدودياً مع العراق أدى إلى وجود مصالح لكل طرف لدى الآخر ، وفي الوقت نفسه إلى وجود عناصر للخلاف . فكما لم يتوان الطرفان في تعزيز التعاون في مجال المصالح المشتركة ، غضباً الطرف في كثير من الأحيان عن جوانب الخلافات ، مع عدم تنازل أي منها عن وجهة نظره . كما أن موقع تركيا الجغرافي سيشدها إلى ما يحدث في العراق نظراً لتشابك قضايا الحدود مع قضايا الأمن والأقليات ، وسيكون له انعكاساته على العلاقات بين الطرفين مستقبلاً .

- إن التغيرات في البيئة الدولية والمتمثلة في انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي ، وما ارتبط بها من تغيير في البيئة الأمنية لدول حلف الناتو وأوروبا ، قد ساهمت في انخفاض درجة التهديد لتركيا . إلا أنها في الوقت نفسه وضعت الدور التركي في الأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية لحلف الناتو محل تساؤلات . كما أن التغيرات الإقليمية خصوصاً المتعلقة بتدمير القدرة العراقية وانفراط عقد التضامن العربي الذي نجم عنها كان لها انعكاس كبير على توازنات المنطقة بما يخدم تركيا ، هذه المتغيرات في مجملها سمحت في بعض جوانبها لتركيا بالتحرك في مجال جيوسياسي واسع يشمل عدة دوائر من أهمها دائرة الشرق الأوسط والعالم العربي .

- ستبقى تركيا بحاجة إلى نفط العراق وسوقه طالما لا يوجد بديل أفضل لها يعوضها عن ذلك ، وهو ما يفرض عليها إعادة العلاقات معه وصياغتها على أساس من المصالح المشتركة ، حيث ظهرت دعوات رسمية عديدة طالبت برفع الحظر الاقتصادي على العراق مؤكدة أن تلك الإجراءات أضرت بالمصالح التركية .

- بقيت تركيا تتخذ سياسة الحياد إزاء قضايا الخلافات والنزاعات الإقليمية خلال فترة الثمانينات ، ولكن هذه السياسة تبدلت خلال الحرب الخليجية الثانية ، حيث تخلت تركيا عن مبدأ الحياد الإيجابي لتقف إلى جانب الحلفاء ضد العراق ، وكان بإمكانها الاكتفاء بقرارات الأمم المتحدة دون أن تساهم مباشرة عبر جعل أراضيها منطلقاً لضرب العراق .

- تأثرت تركيا بميزان القوى الدولي في موقفها خلال الحرب الخليجية الثانية ، خصوصاً بعد تراجع المعسكر الاشتراكي وبروز نظام عالمي جديد أحادى القطبية تتزعمه الولايات المتحدة . ونظراً للجدل الذي دار حول تقلص أهمية تركيا في إطار الناتو بعد انتهاء

الحرب الباردة ، جاء الموقف التركي المؤيد للتحالف ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية وقبلها القرارات الدولية ليؤكد على تلك الأهمية بل وتعزيزها ، خاصة مع حاجة الحلف إلى قاعدة إقليمية لضبط الصراعات في المنطقة .

- تشكل القضية الكردية إحدى الاعتبارات الداخلية التركية والتي تؤثر في سياسة تركيا الخارجية . وقد وأصبحت هذه القضية بعد حرب الخليج الثانية على رأس الأولويات في سياسة تركيا الخارجية نحو العراق ، ويتوقع لها أن تحتل مكانة هامة في نسيج السياسات التركية خلال المرحلة المقبلة على الأقل . ويعود ذلك إلى كون المسألة متشابكة ومعقدة بين الدول المجاورة ذات الصلة بالتفاعلات في القضية الكردية ، وكونها ترتبط في الأساس بالأمن الداخلي التركي والذي يمكن تهديده في حالة انفصال أكراد تركيا عنها ، وكذلك بالأمن الإقليمي حيث يتوقع أن تتعكس مشكلة الأكراد على السياسة التركية بشكل يدفعها إلى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وغيره من الدول ذات الصلة .

- رغم تقارب الثمانينات مع العراق ، فإن عقد التسعينات شهد عودة إلى عدم الثقة بين الطرفين ، خاصة مع استمرار السياسة التركية حيال الاعتداء على السيادة العراقية والخلاف حول مشكلة المياه وقضية التعاون مع الكيان الصهيوني ، وهو ما سيبقى نظرة الشك والريبة والتردد بين الطرفين خاصة .

- سوف تتأثر سياسة تركيا الخارجية نحو العراق بميزان القوى الداخلي في تركيا من ناحية . حيث أصبح الصراع محتملاً بين القوى العلمانية ويساندها الجيش التركي و الذي سيُبقي دوره فاعلاً في توجيه السياسة الخارجية نحو الغرب ، والتيار الإسلامي المتسمى الذي يحاول التقرب من العالم الإسلامي والعربي وهو ما قد ينعكس على سياسة تركيا نحو العراق . ومن ناحية ثانية سوف تتأثر بالعلاقات التركية - الأوروبية وما إذا سوف يتم قبولها عضواً أم لا في الاتحاد الأوروبي ، وبعلاقتها مع الولايات المتحدة لما يشكله تعاونهما من خطر على العراق . وبالمتغيرات الإقليمية خصوصاً تلك المرتبطة بعملية السلام ، وما يمكن أن ينجم عنها من تطورات .

- ستبقى مشكلة المياه مرشحة أن تكون إحدى أسباب عدم الاستقرار في العلاقات بين تركيا وال العراق ، وستشكل عائقاً أمام تعاونهما ، وستحاول تركيا استخدامها كأداة ضغط على كل من العراق وسوريا كلما رأت تهديداً لمصالحها طالما لم يتم الاتفاق على تقسيم مياه الأنهر وتحصيصها بين الدول الثلاث .